

Distr.: General
5 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، اضطررنا مرارا إلى توجيه انتباهكم إلى الأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة في سياق مسيرة العودة الكبرى. وإن هذه الأعمال الإجرامية التي تقترفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما فيها استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين المدنيين العزل، تفاقم ما يعانيه شعبنا من أزمة حماية شديدة أصلا، وتهدد بزيادة تصعيد التوترات وزعزعة استقرار الوضع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

ومن الملح أن يتصرف المجتمع الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، على الفور لمعالجة هذه الحالة، تهدئة لهذا الوضع الخطير وحيلولة دون ارتكاب المزيد من العنف وحماية لأرواح المدنيين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا موقفنا القاطع ضد أي شكل من أشكال العنف ضد المدنيين.

ودورة العنف التي شهدناها اليوم إنما تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات. فطوال اليوم، ظلت إسرائيل تشن العديد من الغارات الجوية على قطاع غزة المحتل المحاصر، مهددة بإشعال فتيل جولة أخرى من العنف المميت وممعة في تهديد السلم والأمن الدوليين. ونحن ندين بأشد العبارات هذه الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة المكتظ بالسكان، التي تزيد تعريض حياة المدنيين للخطر وتحدث أضرارا وتدمر عدة ممتلكات مدنية، ومنها مدرسة.

ويأتي تصعيد أعمال العنف هذا بعد أسابيع من العدوان الإسرائيلي على المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذي قتلت في خضمه قوات الاحتلال الإسرائيلية ١١٨ فلسطينيا، بمن فيهم أطفال. ويوم أمس، ٢٨ أيار/مايو، مات أحد الضحايا، وهو ناصر عارف العريني البالغ من العمر



٢٨ عاما، متأثرا بجراحه، مما رفع عدد القتلى. وقد سقط ما مجموعه ١٣ ألف فلسطيني جرحى، وحالة العديد منهم تستدعي إجراء مزيد من العمليات الجراحية والعلاج الطبي والعديد منهم قد أصيب بالإعاقة مدى الحياة. ويأتي تصعيد اليوم أيضا في أعقاب قتل أربعة فلسطينيين آخرين في غزة بنيران الدبابات الإسرائيلية أمس، ٢٨ أيار/مايو، وهو ما تسبب في دورة العنف التي شهدناها اليوم.

وعلاوة على ذلك، ليس لنا أن نتناسى أن هذا التصعيد يحدث على خلفية أكثر من ٥٠ عاما مما تقوم به إسرائيل من احتلال أجنبي، وقمع وحشي، وعقاب جماعي وإهانة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة من خلال الحصار الجوي والبري والبحري الخانق وغير القانوني واللاإنساني الذي تضربه عليهم.

وفي هذا الصدد، يتعين علي أن أذكركم بأن إسرائيل هي القوة القائمة بالاحتلال التي ارتكبت، ولا تزال ترتكب، قائمة لا حصر لها من الفظائع ومن جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني الذي ما فتئت تحتله وتحاصره وتقمعه منذ عقود. ولا ينبغي لنا أبدا أن نخلط بين الإجراءات القانونية التي يجوز للدول أن تتخذها لضمان أمنها، بما يتمشى مع الميثاق والقانون الدولي، والإجراءات التي تشكل في الواقع انتهاكات للقانون الدولي وجرائم حرب. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لاستمرار إسرائيل في إخضاع شعبنا لاحتلالها غير القانوني، ولا لحصارها غير المشروع الذي تضربه على غزة، ولا لاستيطانها المستمر لأرضنا.

وعلاوة على ذلك، لا يجوز لإسرائيل أن تطالب بحق السلطة القائمة بالاحتلال في الأمن، في وقت تنكر فيه، بكل قسوة، حق الشعب المحتل في الأمن. وفي هذا الصدد، فقد قلناها مرارا وتكرارا ونؤكد مرّة أخرى: الحق في الأمن ليس مقصورا على إسرائيل، بل هو حق للجميع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

أما تصريحات المسؤولين الإسرائيليين فهي تنذر بالسوء ويجب عدم تجاهلها. ومن ذلك التصريحات الأخيرة لرئيس وزراء إسرائيل، الذي تعهد باستخدام "قوة هائلة" ضد غزة، وتصريحات وزير الاستخبارات الإسرائيلي، الذي شدد على أن إسرائيل "أقرب إلى الحرب من أي وقت مضى"، وذلك منذ عام ٢٠١٤. وهذه التصريحات الملهبة وهذا التحريض إنما تكشف النوايا الحقيقية للسلطة القائمة بالاحتلال في تكثيف أعمالها وإغراق المنطقة في دورة عنف مدمرة أخرى، بغض النظر عن العواقب وفي استهتار تام بالدعوات إلى الوقف الفوري للعنف وتخفيف حدة التوتر.

وإن مثل هذه التهديدات بالمضي في التصعيد لن تؤدي إلا إلى فقدان المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء من السكان الفلسطينيين المحتلين العزل. ولن يؤدي إلا إلى مفاخرة الأزمة الإنسانية في غزة، الرهيبة أصلا، حيث ما زال حوالي مليوني فلسطيني يعيشون في عزلة وحرمان شديدين، وما زالوا لم يتعافوا بعد من آثار الدمار البشري الهائل والدمار المادي الناجم عن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية السابقة على غزة، ولا مما لحقهم من إصابات جماعية من جراء إطلاق إسرائيل النار على المتظاهرين الفلسطينيين المسلمين خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وندعو المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى أن يتخذ إجراءات فورية لوقف هذا التصعيد للعنف فورا وأن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تفي وفاء تاما دقيقا بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق وبوصفها سلطة قائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفي الوقت الحالي، يتعين علي أن أوجه انتباهكم أيضا إلى استمرار الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية، بما في ذلك تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية وسرقتها ومصادرتها،

وتشييد كل من المستوطنات والحدود وتوسيعهما، والنقل القسري للمجتمعات الفلسطينية المحلية، وذلك مواصلةً لحرماننا من وطننا وإمعاناً في نكبتنا.

وفي هذا الصدد، شهدت الفترة الأخيرة اتخاذ تدابير ترمي إلى النقل القسري للمجتمعات البدوية الفلسطينية من داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، بما في ذلك منطقة "E-1" الحساسة، ابتغاء بناء المستوطنات وتوسيعها. وهذه التدابير لا تشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بحيث تشكل جرائم حرب، بل تهدد أيضاً بعزل الضفة الغربية عن القدس الشرقية عزلاً تاماً، بما يقوض أي فرصة لتطبيق حل الدولتين.

وعلى مدى سنوات، تعمل إسرائيل على تطوير خططها لكي تنقل قسرياً السكان البدو في منطقة خان الأحمر شمال شرقي القدس الشرقية المحتلة، وغالبية من اللاجئين الفلسطينيين، تسهيلاً لتوسيع مستوطنتها غير القانونية. وقد وجهنا انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الملح مرات عديدة، بخصوص عدة أمور منها هدم قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنازل مؤقتة ومدارس في خان الأحمر. ومما يؤسف له أن دعواتنا لم تُقابل قط بإجراءات ملموسة ترمي إلى ردع السلطة القائمة بالاحتلال عن ارتكاب هذه الجرائم.

وفي ٢٤ أيار/مايو، وافقت ما تُسمى المحكمة الإسرائيلية العليا على هدم المنازل في تجمع خان الأحمر في منطقة أبو الحلو، الذي يتألف من ٣٥ أسرة فلسطينية بمجموع سكان يبلغ ١٨٠ مديناً، وعلى نقلهم قسراً، وذلك بغية بناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية غير القانونية الجديدة. ووفقاً للخطة الإسرائيلية، فمن المرجح أن يتم نقل التجمع قسراً إلى منطقة قرية من مطمر للنفايات في أبو ديس. ومن البنى الفلسطينية المحددة للهدم مدرسة ابتدائية بنيت عام ٢٠٠٩ من قبل منظمة الإغاثة الإيطالية فينتو دي تيرا وتخدم ١٧٠ طفلاً من خمس تجمعات بدوية مختلفة في منطقة القدس الشرقية.

وإن الأثر التراكمي لاستمرار كل هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية يظهر في تفاقم أزمة الحماية التي يعاني منها السكان المدنيون الفلسطينيون. ومن ثم فإننا نجدد دعوتنا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بأن يفي بالتزاماته بموجب الميثاق والقانون الدولي وجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بحقوق المدنيين وحمايتهم في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي. ونؤكد من جديد على أن السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك في قطاع غزة، يجب أن تُكفل لهم الحماية، ولا يمكن أن يظلوا مستثنين من الالتزامات والتعهدات المقطوعة بحماية المدنيين في جميع الظروف مما يرتكب ضدهم من فظائع وانتهاكات صارخة للقانون.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٧ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ (A/ES-10/783-S/2018/505) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة
